تجـارب دوليـة في التنميـة الريفية 1

جمعية ريف
REEF CHARITY

تجربة ماليزيا

في التنمية الريفية والعمل التنموي

الطبعـة الأولـى 2021 / 1443

جمعية تنمية المجتمعات الريفية، 1443هـ / 2021م

فهرسة مكتبة الملك فهد الدولية أثناء النشر

جمعية تنمية المجتمعات الريفية

تجربة ماليزيا في التنمية الريفية والعمل التنموي/.

جمعية تنمية المجتمعات الريفية. – الرياض، 1443هـ / 2021م

44ص ؛ سم..

ردمك: 978-603-03-8943-8

رقم الإيداع: 896/1443

ردمك: 978-603-03-8943-8

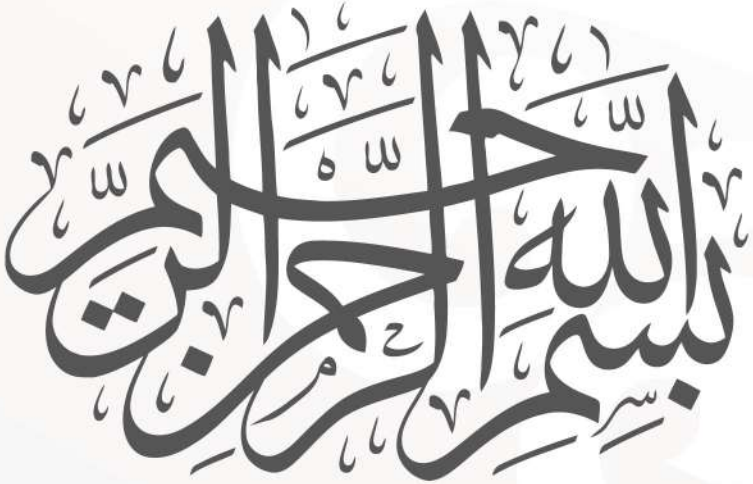
بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة:

أصبح العالم قرية صغيرة كما يقول رائد علوم الاتصال مارشال ماكلوهان، نظرًا لاقتراب الإنسان من أقصى الشرق إلى الإنسان في أقصى الغرب وسهولة الاتصال والتواصل وتناقل العلوم والأخبار، وأهم ما في ذلك تبادل التجارب في شتّى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية الناجحة والفاشلة للاستفادة منها في صناعة تجارب وطنية مبتكرة تقوم على أساس معايير عالمية لضمان نسبة نجاح عالية.

على هذا الأساس نطلق في ريف سلسلة من التجارب العالمية في التنمية الريفية تطلعًا لدراسة النماذج الناجحة لتنمية المجتمعات الريفية والاستفادة منها في بناء مشاريع وبرامج تنموية متنوعة تتناسب مع احتياجات البيئة وتتطلع لتحقيق أعلى معايير التنمية.

■ **إدارة الدراسات وقياس الأثر في جمعية ريف**

فهرس المحتويات:

	رقم الصفحة
مسيرة التنمية في ماليزيا	4
البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في ماليزيا	5
وزارة التنمية الريفية (ماليزيا)	9
عوامل نجاح السياسات التنموية في ماليزيا	12
فلسفة تنمية الأفراد في ماليزيا	13
الاستثمار في الرأسمال الفكري كمركز للإبداع والابتكار	14
الاستثمار الاجتماعي المسئول في ماليزيا (التمويل المستدام/التمويل الأخضر)	15
صكوك المسؤولية الاجتماعية	18
ثمار العملية التنموية في ماليزيا	19
الدروس المستفادة من التجربة الماليزية	24
المراجع	39

التمهيد:

إن التجربة التنموية الماليزية هي تجربة جديرة بالتأمل نظراً لكونها تتميز بالكثير من الدروس التي يمكن استخلاصها في مجال تحقيق انطلاق اقتصادي رائد، فقد استطاع هذا البلد رغم صغر مساحته وطبيعة تضاريسه، وتنوع أعراقه وأجناسه أن يتبوأ مكانة بين الدول الصناعية الكبرى، بفضل استثماره في الفرد والتركيز على المنظومة التعليمية والدمج بين القيم المجتمعية والأداء الاقتصادي بغية تحقيق التنمية المستدامة الشاملة لجميع القطاعات.

تعد ماليزيا من أهم الدول الأسيوية، وتجربتها التنموية من أهم التجارب التنموية، إذ أثبت النموذج الماليزي ما كان يبدو في الماضي مستحيلاً أصبح للتنمية واقعاً مزدهراً، فهي دولة تطمح إلى اللحاق بركب الدول الصناعية بحلول 2020، وتعتبر دولة ذات دخل متوسط حولت اقتصادها من سنة 1971 إلى 1991 إلى منتج للمواد الخام والعديد من القطاعات الإنتاجية. من أهم الموارد التي تزخر بها القصدير والأخشاب، النحاس، الحديد، البوكسيت والغاز الطبيعي، المطاط، النخيل، الأرز، الزهور.

واعتبر القطاع الريفي قطاعاً محورياً للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والسياسية في البلاد، ورأت الحكومة الماليزية أن سياسة التنمية الريفية قبل الاستقلال في عام 1950 شكلت عليه سياسات التنمية الريفية بعد الاستقلال، وبما أن الاقتصاد الماليزي قائم على الزراعة، حيث أن أكثر من ثلاث أرباع السكان يعملون بالأنشطة الزراعية المختلفة، بالتالي كانت السياسة الزراعية من خلال الإصلاح الزراعي الأداة الرئيسية التي كانت مسئولة عن تحويل المجتمع الريفي الفقير إلى المنحى الاجتماعي (حيدر، 2017).

1 مسيرة التنمية في ماليزيا:

بعد أن حصلت ماليزيا على استقلالها في العام 1958م، اتجهت استراتيجية التنمية إلى الإحلال محل الواردات في مجال الصناعات الاستهلاكية والتي كانت تسيطر عليها الشركات الأجنبية قبل الاستقلال. إلا أن هذه الاستراتيجية لم تفلح في مجال التنمية المتواصلة نظراً لضيق السوق المحلي وضعف الطلب المحلي. ولم يكن لهذه الاستراتيجية أثر على الطلب أو على العمالة أو وجود قيمة مضافة عالية.
المرحلة الأولى بدأت في عقد السبعينات حيث اتجهت التنمية في ماليزيا للاعتماد على دور كبير للقطاع العام والبدء في التوجه التصديري في عمليات التصنيع، حيث بدأ التركيز على صناعة المكونات الإلكترونية. ولكن هذه الصناعات كانت كثيفة العمالة مما نتج منه تخفيض معدلات البطالة وحدوث تحسن في توزيع الدخول والثروات بين فئات المجتمع الماليزي ولاسيما بين نخبة صينية كانت مسيطرة على مقدرات النشاط الاقتصادي خلال فترات الاحتلال والسكان ذوي الأصل المالالي الذين يشكلون الأغلبية في ماليزيا. أيضاً كان لشركات البترول دور ملموس في دفع السياسات الاقتصادية الجديدة، حيث كونت ما يشبه الشركات القابضة للسيطرة على ملكية معظم الشركات التي كانت مملوكة للشركات الإنكليزية والصينية. وقد تحقق لها ذلك مع نهاية عقد السبعينيات.

المرحلة الثانية شهدت الخمس سنوات الأولى من عقد الثمانينيات تنفيذ الخطة الماليزية الرابعة والتي ركزت على محورين هما: موجة جديدة من الصناعات التي تقوم بعمليات الإحلال محل الواردات والصناعات الثقيلة في إطار ملكية القطاع العام. بينما الفترة الممتدة من منتصف الثمانينيات وحتى العام 2000م

لتشمل المرحلة الثالثة حيث شهدت تنفيذ ثلاث خطط خمسية في ماليزيا. استهدفت تحقيق مجموعة من السياسات لتنشيط عمليات النمو الصناعي وتعميق التوجه التصديري في عمليات التصنيع وأيضاً تحديث البنية الأساسية للاقتصاد الماليزي، وكذلك وجود مزيد من التعاون الاقتصادي الإقليمي في إطار مجموعة بلدان كتلة <الأسيان>، وأخيراً تطوير طبقة من رجال الأعمال الماليزيين من ذوي الأصول المالاوية.

2 البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في ماليزيا:

إن الاهتمام الكبير الذي حظيَ به البعد الاقتصادي في التنمية لم يمنع ماليزيا من الاهتمام بالجوانب الاجتماعية والإنسانية، بل على العكس كان هناك نوع من التكامل بين الجانبين حيث عزز نجاح اقتصادها تمتع الفرد الماليزي بالرفاهية المعيشية هذا من جهة ومن جهة أخرى عزز إرادته نحو العمل والتقديم أكثر، فالاقتصاد الماليزي هو في الأساس قائم على الفرد ولأجله، حيث حققت ماليزيا نتائج باهرة في مجال مكافحة الفقر والتقليص من نسب البطالة وتحسين نوعية وجودة الخدمات المقدمة لاسيما التعليم والصحة والإسكان وهو ما سيتم التطرق إليه على التوالي:

أ- التخفيض من نسبة الفقر:

لقد شهدت مرحلة السبعينيات في ماليزيا أسوء المراحل من حيث ارتفاع نسب الفقر حيث شكل نسبة 52.4% في بداية السبعينيات، وبفضل السياسات التنموية الخماسية التي تم انتهاجها من قبل السلطات الماليزية والتي شهدت استمرارية وعطاء أكثر مع مرور السنوات، حتى بلغت نسبة الفقر سنة 2000 إلى حوالي 5.5% وهو ما يشكل تناقضا بحوالي 3 أضعاف عما كان عليه في السبعينيات، غير أن هذه النتائج لم تتوقف عند نهاية التسعينيات فقط بل استمرت إلى غاية يومنا هذا، والهدف من ورائها القضاء إطلاقا على ظاهرة الفقر في ماليزيا، وهذه العملية سارت بالتوازي بين المدن الحضارية والأرياف، وهدفت إلى تحقيق مكسبين رئيسيين هما: تقليل نسبة الفقر من جهة وإعادة هيكلة المجتمع من جهة أخرى، هذا بالنظر إلى أن تحقيق مستويات عالية من النمو الاقتصادي يؤثر مباشرة في هيكلة المجتمع، حيث أن "**النمو الاقتصادي بالضرورة يقود إلى المساواة في الدخل**" ، وهو ما سمح لماليزيا بتجاوز اختلافاتها العرقية والقضاء على الفوارق الاجتماعية بالنظر إلى اتساع رقعة التعددية العرقية في الدولة والتي لولا انتهاجها لسياسات القضاء على الفقر والفوارق الاجتماعية لكانت معول هدم ولصارت ماليزيا كغيرها من الدول التي تشهد هذا النوع من الصراعات، دولة فاشلة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وحضارياً ومنخفضة رأس المال في آن واحد مثل الصناعات الإلكترونية التي استوعبت أعدادا كبيرة من الأيادي العاملة.

وقد تمحورت سياسات القضاء على الفقر في النقاط التالية:

- تطبيق الضريبة التصاعدية على الدخل.
- إعادة هيكلة العمالة وزيادة تنمية الأعمال التجارية والصناعية للغالبية الفقيرة.
- تأسيس شبكة عمل مع مؤسسة مكافحة الفقر وإنشاء روابط مع المؤسسات المعنية بالتنمية والتطوير الريفي.
- تشجيع المسلمين في الدولة على توجيه أموال الزكاة نحو صندوق جمع الزكاة القومي في مقابل تخفيض الضرائب عليهم.
- تقديم برامج لدعم الفقراء مثل برنامج التنمية للأسر الأشد فقرا.
- توفير مرافق البنية الأساسية والاجتماعية والاقتصادية في المناطق النائية الفقيرة كالاتصالات السلكية واللاسلكية ومد الطرق وغيرها.
- سياسات دعم الأدوية المنقذة للحياة للفقراء، ومجانية العلاج في العديد من الأمراض
- القيام بأنشطة يستفيد منها السكان كإقامة المدارس الدينية التي تتم بالعون الشعبي وغيرها.

ب- التقليص من نسبة البطالة:

لقد حققت ماليزيا في الفترة الأخيرة إنجازات جبارة فيما يخص القضاء على نسب البطالة التي كانت تشكل حوالي 10% خلال فترة الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين لتصل إلى أقل من 3% خلال القرن الواحد والعشرين، متخطية بذلك بقية الدول الإسلامية والعربية خصوصا التي دأبت للقضاء على هذه الظاهرة في نفس الفترة التي خطت فيها ماليزيا سياسات القضاء على البطالة. ويصف الخبير التنموي الدكتور عبد الحميد الغزالي، الأستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة التجربة الماليزية في محاربة البطالة بالتجربة الرائدة، مشيراً إلى أنها نجحت إلى أن وصلت إلى حد الحاجة إلى العمالة، وأرجع هذا التقدم إلى تميزها في مجال التخطيط الجيد لتنمية الاقتصاد، والذي يركز على الصناعات الحديثة كثيفة العمالة، ومنخفضة رأس المال في آن واحد مثل الصناعات الإلكترونية التي استوعبت أعدادا كبيرة من الأيادي العاملة.

والتجربة الماليزية في هذا المجال هي بالفعل فريدة من نوعها حيث تقوم بتوفير دورات تدريبية للعاطلين عن العمل من أجل تعزيز قدراتهم ودخول سوق العمل، وأثناء القيام بتلك الدورات، تقوم بدفع رواتب باهظة الثمن لهؤلاء البطالين، ثم بعد انتهاء هذه الدورات التدريبية تقوم بتوفير فرص العمل لهم، وإن لم يلتحقوا بمناصب العمل مضطرين لإرجاع المصاريف والرواتب التي دفعت لهم أثناء الدورات، وبالتالي هذا النوع من السياسات يعمل كرادع أو وسيلة ضغط على أصحاب البطالة، ويعكس مدى إرادة الدولة في تشغيل مواطنيها إلا لمن أبى، ولا يتوقف دور الدولة عند هذا الحد فقط بل إنها تدعم الجهات المستخدمة من أجل تقديم حوافز مالية ومزايا للعاملين الجدد، حتى أنه يندر في ماليزيا أن تجد من يتخلى عن منصبه طوعا، وهذه السياسات هي بطبيعة الحال تراعي كل الفئات وتحافظ على استدامة الوظائف ، وهي تدعم بشكل كبير فئة المالاوي وهم السكان الأصليين بالنظر إلى الحرمان الذي عاشه هؤلاء في مقابل استحواذ الغالبية الصينية على كل مصادر الإنتاج في مرحلة ما من بداية النهضة الاقتصادية الماليزية.

ثم إن الرؤية الماليزية 2020 كانت دافعاً جاذباً نحو جذب الاستثمارات الأجنبية وبالتالي توفير مناصب الشغل، والتي فاضت في الكثير من المجالات عن حاجات السكان الأصليين وفتحت المجال لتوفير العمالة من الخارج. وهو ما جعل ماليزيا من أكثر دول جنوب شرق آسيا جذبا للعمالة، حيث أعلن نائب الوزير السابق للموارد البشرية الماليزية عبد الرحمان بكر، أن ماليزيا سجلت ثاني أدنى نسبة للبطالة بين دول رابطة الآسيان بعد سنغافورة وضمن الـــ 20 دولة الأقل بطالة في العالم .

3 وزارة التنمية الريفية (ماليزيا)

هي وزارة مسؤولة عن التنمية الريفية بما يتماشى مع مبادرة الحكومة [KPLB] وزارة التنمية الريفية الماليزية في معالجة الفقر وتحسين نوعية الحياة ورفاهية المجتمع الريفي. تأسست وزارة التنمية الريفية الماليزية في 1 فبراير 1948م .

تم تنفيذ العديد من البرامج من قبل الوزارة لتحسين حياة سكان الريف وكذلك تحسين المستوى الاجتماعي والاقتصادي مثل برنامج إمداد الريف بالكهرباء [BELB] ، وبرنامج إنارة الطرق الريفية [LJK]، [JPD] برنامج الطرق الريفية ، [JALB] والطرق الريفية. مشروع [BALB]، وبرنامج إمدادات المياه الريفية [PAMS] وبرنامج المرافق الاجتماعية.

وبالتالي، في محاولة للحد من معدل الفقر بين سكان الريف، نفذت وزارة التنمية الريفية برنامج الإسكان الجديد للفقراء وإعادة الإعمار للإسكان الفقير [PPRT]. وهذا يتماشى مع مهمة تحسين الجودة الشاملة لحياة المجتمع الريفي. كما تجري وزارة التنمية الريفية برامج تنمية رأس المال البشري مثل توفير برامج القيادة ، وتعزيز التعليم في مرحلة ما قبل المدرسة والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة.

وفي تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي بين المجتمعات الحضرية والريفية، عززت وزارة التنمية الريفية الاقتصاد الريفي من خلال تنظيم برامج مختلفة مثل التدريب على ريادة الأعمال ومبيعات المنتجات والمبيعات وكذلك الاستثمار في فرص الأعمال الاستراتيجية لتمكين رواد الأعمال من تحقيق أعلى العائدات والمساهمة في تحسين الاقتصاد الريفي بشكل خاص واقتصاد الدولة بشكل عام.

انطلقت تجربة ماليزيا معتمدة على الريف كما كان الحال في التجارب اليابانية، فكان زيت النخيل، والمطاط من أهم المواد التي تم الاعتماد عليها في توفير الأموال اللازمة للتنمية، وهذا ليس غريباً، فمهاتير محمد رائد التنمية في ماليزيا أطلق شعار [النظر إلى الشرق] ويقصد بذلك محاكاة اليابان بدلاً من محاكاة الغرب، للتشابه بين المجتمعين، وتذكر الأدبيات أن التجربة الماليزية انطلقت معتمدة على ثمانية أسس رئيسة تتمثل في.

- **الاعتماد على الذات، والانطلاق من الاعتماد على الريف في التنمية (المطاط وزيت النخيل).**
- **المحاكاة المبصرة من خلال سياسة (النظر إلى الشرق).**
- **الموضوعية السياسية والاعتراف بالخطأ والعمل على تصحيحه.**
- **الترشيد وعدم التبذير والإسراف، وهي خاصية يحث عليها الإسلام ويدعو إليها.**
- **احترام أصحاب الخبرة والتجربة من الكبار.**
- **المحافظة على الأسرة باعتبارها أهم لبنة في بناء المجتمع.**

- التسامح والوئام العرقي، فالمجتمع الماليزي مكون من ثلاثة أعراق رئيسة: المالية ويشكلون حوالي 50% وهم سكان البلاد الأصليون، ثم الصينيون ويشكلون حوالي 30% ثم الهنود ويشكلون 25% وقد تم التركيز في التعليم ووسائل الإعلام وفي السياسات على أهمية الوئام والتعاون بين جميع فئات المجتمع.
- دعم الحب والولاء للوطن، وهذه الخاصية فطرية ولكنها تحتاج إلى دعم وتعزيز من الجهات المختلفة، وبرزت في اليابان وغيرها من البلدان. وفي تحفيز التنمية عموماً، والتنمية الريفية خصوصاً يجب على المجتمعات المسلمة استلهام التعاليم الإسلامية لغرس القيم الرفيعة البناءة، ومحاربة القيم الفاسدة، ودراسة التجارب العالمية في مشارق الأرض ومغاربها، سواء التجارب المحلية، أو التجارب المتخصصة في مجال من مجالات التنمية مثل تجارب برامج الأسر المنتجة، وتجارب المشروعات الصغيرة، وتجارب الزراعة الحديثة المعتمدة على التنقيط والتقنيات الحديثة، وتجارب السياحة الريفية، والسياحة الثقافية، وغيرها من التجارب المفيدة.

4 عوامل نجاح السياسات التنموية في ماليزيا

من عوامل نجاح السياسات التنموية في ماليزيا قدرتها على القضاء على مشكلة البطالة، وذلك باتباعها العديد من السياسات والإجراءات التي من شأنها الحد من ظاهرة البطالة في المجتمع الماليزي ومنها: السياسات الاجتماعية تهدف إلى الحد من البطالة بمكافحة مشكلة الفقر، وذلك باتباع استراتيجية مكافحة الفقر حيث لا تخفى علينا العلاقة الوطيدة بين الفقر والبطالة؛ فتقارير البنك الدولي يؤكد أن مشكلة الفقر ليست دائما مشكلة بطالة، فقد يكون العامل فقيراً إذا كانت الأجور منخفضة والقدرة الشرائية متدنية. وخلال عشرين سنة تحولت ماليزيا من دولة زراعية تعتمد على إنتاج المواد الأولية وتصديرها، وبخاصة القصدير والمطاط، إلى دولة صناعية متقدمة يساهم قطاعا الصناعة والخدمات فيها بنحو 90 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، ولم يكن لها أن تقدم هذه النجاحات لولا وضع أسس من شأنها معالجة كل ما يهدد أمنها واستقرارها الاقتصادي والاجتماعي وأهمها علاج مشكلتي البطالة والفقر، ومنها:

- **برنامج التنمية للأسر الأشد فقراً.**
- **برنامج أمانة اختيار ماليزيا.**
- **تقليص اختلالات التوازن بين القطاعات.**
- **السياسات التمويلية التي كانت على الشكل الآتي: منح الإعانات المالية للأفراد والأسر، وتقديم قروض بلا فوائد لشراء المساكن قليلة التكلفة للفقراء في المناطق الحضرية، وتقديم الدعم للمشروعات الاجتماعية الموجهة لتطوير الريف والأنشطة الزراعية الخاصة بالفقراء.**

- السياسات الخدمية.
- السياسات الاقتصادية.
- اتباع استراتيجية الاعتماد على الذات بدرجة كبيرة، من خلال الاعتماد على سكان البلاد الأصليين الذين يمثلون الأغلبية المسلمة.
- اعتماد ماليزيا على الموارد الداخلية في توفير رأس المال اللازم لتمويل الاستثمارات فمن سنة 1970 إلى 2000 ارتفع الادخار المحلي الإجمالي بنسبة 75 بالمئة.
- النمو والتحديث والتصنيع (في مقابل الفقر والمرض والجهل).

5 فلسفة تنمية الأفراد في ماليزيا

تقوم فلسفة التنمية في ماليزيا على فكرة أن التنمية البشرية تقود إلى المساواة في الدخل، وبذلك لابد وأن تنعكس مكاسب التطور الاقتصادي على حياة الفرد وأن توجه الاهتمام نحو ترقية المنظومة التعليمية والنهوض بها يخلق سياقا تنمويا متكاملا ينعكس على تحسين باقي القطاعات، بشرط أن يكون الفقراء والعاطلون عن العمل والمجموعات العرقية الأكثر فقرًا هم أول المستفيدين من ذلك، ولاشك أن الإيمان بهذه الفلسفة دافعه الأول أن العلاقة بين زيادة النمو وتقليل الفقر طردية موجبة، لأن وصول الفقراء إلى تعليم أفضل وإلى صحة أفضل ساهما بفعالية في عملية تسريع وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

6 الاستثمار في الرأسمال الفكري كمركز للإبداع والابتكار

ماليزيا هي من بين الدول التي سعت إلى تطوير رأسمالها الفكري من خلال إرساء منظومة تعليمية ذات جودة عالية والتركيز على العلوم الدقيقة والتكنولوجية بدرجة كبيرة تماشيا مع الثورة الرقمية والمعلوماتية التي يعيشها العالم ككل وبالتالي فقد أخذت على عاتقها إنشاء مؤسسات ومعاهد عالمية متخصصة في النهوض بهذا المجال، وأرست دعائم مختلفة لتنويع المهارات واستثمار القدرات والطاقات الإبداعية والفكرية سواء فيما تعلق بالطلبة الماليزيين أو الأجانب، فقد فتحت باب الاستثمار على مصراعيه وأصبحت جامعاتها من بين أكثر الجامعات العالمية إقبالا من قبل الطلبة.

وقد قامت الحكومة بتأسيس قاعدة ممتدة لشبكة المعلومات في المؤسسات الجامعية وإمدادها بموارد المعرفة والبنية التحتية الأساسية في هذا الصدد، وتدعم الحكومة جهود الأبحاث العلمية في الجامعات بواسطة مؤسسة تطوير التقنية الماليزية، وهي تشجع الروابط بين الشركات والباحثين والمؤسسات المالية والتقنيين من أجل استخدام أنشطة البحث الجامعية لأغراض تجارية، وهناك العديد من مراكز التقنية التي تهدف إلى إيجاد قنوات تعاون بين الأعمال العلمية والمصانع ، وتوفير الموارد الضرورية لإنجاز أعمال بحثية تطبيقية، ويلعب المجلس القومي للبحوث العلمية والتطوير دورا في رعاية المؤسسات البحثية وتقوية العلاقة بين مراكز البحوث والجامعات من أجل البحوث والتنمية، والنتيجة إيجاد نخبة من الخبراء المتمرسين في التخصصات التي تحتاج إليها البلاد وهذا في حد ذاته هدف استراتيجي هام للدولة.

7 الاستثمار الاجتماعي المسئول في ماليزيا (التمويل المستدام/التمويل الأخضر)

يُنظر إلى ماليزيا إلى حد كبير باعتبارها أحد البلدان الرائدة عالميا في مجال التمويل الإسلامي التي تمتلك أجندة قوية للاستثمارات الخضراء والمراعية للمناخ، ولكنها لم تصل إلى هذا بين عشية وضحاها، فقد تطلب هذا عديدا من الأطراف الفاعلة – من بينهم منظمو أسواق رأس المال في البلاد، والهيئات الحكومية، والقطاع الخاص. تشهد المنظومة الحالية ازدهارًا حيث بلغ إجمالي الأصول المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ما يقرب من تريليوني دولار، وتساند أجندة النمو الأخضر في ماليزيا. ويحمل التمويل الإسلامي المستدام بين طياته إمكانات هائلة نظرا لإشباعه احتياجات طائفة واسعة من المستثمرين؛ فهو موافق لأحكام الشريعة ويشدد على الاعتبارات الاجتماعية والبيئية في الاستثمار. ولكن، بخلاف الدور الذي قامت به الأطراف الفاعلة الرئيسة، كيف وصلت منظومة التمويل الإسلامي المستدام في ماليزيا إلى ما وصلت إليه الآن؟ على البلدان النامية الأخرى التي تسعى إلى محاكاة ذلك وإعداد استثمارات مستدامة للحد من آثار تغير المناخ، النظر في لبنات البناء التي أسهمت في هذا النمو، والتي تشمل على ما يلي :

من أهم خطوات إنشاء منظومة قوية وضع أساس لها، تستفيد منظومة التمويل الإسلامي المستدام في ماليزيا من مجموعة شاملة من الإرشادات من بينها إطار صكوك الاستثمار المستدام والمسؤول، وصناديق الاستثمار المستدام والمسؤول، الصادرة عن هيئة الأوراق المالية في ماليزيا. وتوفر هذه الإرشادات إطارًا تنظيميا يسهل الطريق إلى تمويل اجتماعي أكثر مراعاة للبيئة، ومستدام. وقد بدأت الجهات المنظمة الأخرى للشؤون المالية مثل البورصة الماليزية أيضا في وضع متطلبات

للشركات الكبرى بإعداد تقارير عن الاستدامة، وأصدر البنك المركزي الماليزي وثائق إرشادية تسهل الوساطة المستندة إلى القيمة لإعادة توجيه نماذج أعمال التمويل الإسلامي نحو تحقيق أحكام الشريعة. وفي هذا الصدد، كان للبنك الدولي دور في إعداد إطار تقدير آثار التمويل والاستثمار للوساطة المستندة إلى القيمة، بالاشتراك مع الجامعة العالمية للتمويل الإسلامي.

تعززت هذه المنظومة بقدر أكبر بمشاركة ستة من المستثمرين المؤسسين الرئيسيين بما في ذلك صندوق الثروة السيادي الماليزي وصندوق المعاشات الماليزي "شركة مدرجة ، وصندوق التأمين الاجتماعي للموظفين. وأصبح هؤلاء المستثمرون موقعين على مبادئ الأمم المتحدة للاستثمار المسؤول، دلالة على التزامهم بنظام مالي مستدام على الصعيد العالمي. ويعد دور المستثمرين المؤسسين بالغ الأهمية في ضبط وتيرة الاستثمارات في المجال البيئي والاجتماعي والحوكمة محليا، على أمل أن يحذو حذوهم مستثمرون آخرون من القطاع الخاص.

في ماليزيا، ازدهر ابتكار الأدوات في بيئة تضم خبراء منفتحين على أفكار جديدة، تساندهم جهات تنظيمية تشجع بحماس تطوير منتجات جديدة ومبتكرة، وتعزز هذا بنمو القوة العاملة في القطاع المالي الإسلامي المحلي الذي يتوقع أن يرتفع من 144 ألفا إلى 200 ألف موظف خلال هذا العقد. وعلاوة على ذلك، قدم البنك الدولي مساعدة فنية لإنشاء جهات اعتماد محلية للصكوك الخضراء – ما أعطى دفعة مهمة لهذه المنظومة.

يشارك أصحاب المصلحة الرئيسيون أيضا في تقديم أنشطة موجهة لبناء القدرات والاتصال لتشجيع دمج الجوانب البيئية والاجتماعية والمتصلة بالحوكمة في العمليات التجارية. ويزداد الوعي بصورة أكبر على المستوى الوطني في وقت تستعد فيه الحكومة للاضطلاع بدور مهم في أجندة النمو الأخضر، يشكل فيها التمويل الأخضر مكونًا رئيسًا.

وقد وجد الزخم للتمويل المستدام موطئ قدم له على المستوى الإقليمي مع إصدار معايير السندات الخضراء، والسندات الاجتماعية، وسندات الاستدامة الخاصة بمنتدى أسواق رأس المال لرابطة أمم جنوب شرق آسيا التي تعد من بين الجهود المبذولة لتعزيز الاستثمار المستدام والمسؤول في المنطقة تماشيا مع رابطة أسواق رأس المال الدولية .

لإعطاء دفعة لسوق التمويل المستدام في ماليزيا، وضعت الحكومة حوافز جديدة تحفيزًا لنموه، فمن شأن الحوافز من قبيل المنح والخصومات الضريبية على تكاليف إصدار صكوك الاستثمار المستدام والمسؤول والحوافز الضريبية للصناعة الخضراء أن تجذب مصدري الاستثمارات المستدامة والمسؤولة نحو الاستثمار في أنشطة التكنولوجيا الخضراء في مجالات الطاقة، والنقل، والإنشاءات، وإدارة النفايات، والأنشطة الخدمية.

ومن المتوقع أن يقوم التمويل الإسلامي المستدام بدور أكبر حيث يساند تعهد ماليزيا بتقديم مساهمة وطنية محددة للحد من نسبة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري إلى إجمالي الناتج المحلي بمقدار 45 في المائة قبل عام 2030. ولهذا أهميته في ضوء التزامات ماليزيا تجاه اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ من خلال وزارة الطاقة والعلوم والتكنولوجيا والبيئة وتغير المناخ.

وفي الفترة المقبلة، يجب على ماليزيا السعي إلى تنويع السوق من خلال تشجيع مزيد من الإصدارات لمجموعة أوسع من المشاريع البيئية. وسينطوي الارتقاء بها إلى المستوى التالي أيضا على إشراك مزيد من الجهات الفاعلة الرئيسة مثل حكومات الولايات والبلديات والمؤسسات المصرفية، في حين يتعين على أصحاب المصلحة المعنيين توسيع نطاقاتهم لتشمل مجالات مثل الإسكان الميسّر والاستجابة للكوارث.

إن صعود التمويل الإسلامي وتوليه راية النمو المستدام في ماليزيا أوجد فرصا جديدة للبلاد لريادة التمويل الأخضر. ومع إصدار أول صك أخضر في العالم في عام 2017 فقد تهيأت الساحة لمنظومة التمويل الإسلامي المستدام في ماليزيا للارتقاء إلى مستويات أعلى .

8 صكوك المسؤولية الاجتماعية

الصكوك الخضراء: سوق سريع النمو

الصكوك الخضراء هي وسيلة مبتكرة لتمويل البنية التحتية الخضراء لديها القدرة على أن تصبح فئة جديدة للأصول تستهدف كلاً من المستثمرين الإسلاميين والمستثمرين المسؤولين اجتماعيًا.
ومنذ إصدار أول صك أخضر في ماليزيا خلال عام 2017، شهد السوق نموًا ملحوظًا، حيث استفادت 12 جهة إصدار في إندونيسيا وماليزيا والإمارات العربية المتحدة من هذه السوق، بالإضافة إلى البنك الإسلامي للتنمية. وتم جمع حوالي 7.6 مليار دولار بأربع عملات (هي اليورو، والروبية الإندونيسية، والرينجت الماليزي، والدولار الأمريكي) حتى سبتمبر 2020، بفترات استحقاق تتراوح من سنتين إلى 21 عامًا. وخُصِصت المبالغ التي جُمِعت لمشاريع البناء الأخضر وكفاءة الطاقة والمواصلات الصديقة للبيئة.

9 ثمار العملية التنموية في ماليزيا

لقد رصد تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام 2019 أهم الدول المصدرة للتقنية العالمية، وكانت ماليزيا في المرتبة التاسعة متقدمة بذلك على إيطاليا والسويد، ولقد أثمرت عملية التنمية الاقتصادية في ماليزيا في نقل الدولة إلى صفوف الدول المتقدمة، ولقد انعكس ذلك في ارتفاع كلاً من إجمالي الناتج المحلي ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، ومن ثم تحسن مستوى معيشة الفرد الماليزي. فضلاً عن القضاء على الفقر، وكذلك انخفضت معدلات البطالة والتضخم وفيما يلي توضيح ذلك بالتفصيل [التلباني، 2019]:

أ- ارتفاع متوسط نصيب الفرد الماليزي من الدخل القومي وإعادة هيكلة الاقتصاد الماليزي

لقد كان من أهم ثمار التنمية في ماليزيا ارتفاع كلٌّ من الناتج المحلي والدخل القومي وكذلك متوسط نصيب الفرد لكلٍ منهما مما أدى إلى رواج كبير في ماليزيا، وجعلها تسير في ركاب الدول المتقدمة وتتخلى عن موقعها في صفوف الدول النامية ويوضح الجدول التالي تطورات كلٍ من الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي الإجمالي خلال الفترة 1980 وحتى 2016:

الجدول رقم (1). نصيب الفرد الماليزي من الدخل القومي خلال الفترة من (1980 – 1989)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (بالمليون رينجت)	الناتج القومي الإجمالي (بالمليون رينجت)	عدد السكان (ألف نسمة)	متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي	متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي
1980	53309	51390	13879	3841	3703
1981	57613	55602	14257	4041	3900
1982	62599	59710	14651	4273	4075
1983	70444	66330	15048	4681	4388
1984	79550	74182	15450	5149	4801
1985	77470	71962	15883	4878	4531
1986	71594	66818	16329	4384	4092
1987	81085	76104	16773	4834	4537
1988	92370	87286	17219	5364	5069
1989	105233	99330	17662	5985	5624

الجدول رقم (2). نصيب الفرد الماليزي من الدخل القومي خلال الفترة من (2015 – 2019)

السنة	متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي (رينجيت)	متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (رينجيت)
2015	37123	36093
2016	38853	37759
2017	39244	38911
2018	40365	40145
2019	41523	40233

ب- انخفاض نسبة الفقر في ماليزيا

تعتبر تجربة مكافحة الفقر في ماليزيا من أبرز التجارب التي كُللت بالنجاح على مستوى العالم الإسلامي الذي يعيش 37% من سكانه تحت خط الفقر، فقد استطاعت ماليزيا خلال ثلاثة عقود (1970 – 2000) القضاء على الفقر المدقع الذي كان يعاني منه حوالي 65 % من الملايا قبل عام 1970 (صندوق النقد الدولي، 2016) والذي تراجع معدله إلى 3.6 % عام 2007، ثم إلى 0.4% عام 2015، وبذلك يكون الفقر المدقع قد تم القضاء عليه قضاءً مبرماً.

ج- انخفاض معدلات البطالة

من خلال ما قدمنا للتجربة الماليزية في محاربة ظاهرة البطالة، يتبين أن النموذج الماليزي الناجح في مجال القضاء على البطالة لم يحقق نجاحه هذا بفضل تفرده وتميزه في المقومات الاقتصادية والطبيعية والبشرية التي تمتلكها هذه الدولة فحسب، وإنما صنع نجاحه بفضل السياسات والاستراتيجيات الرشيدة التي قامت على أساس الاستغلال العقلاني للموارد المتاحة، والاعتماد على مبدأ المساواة والعدالة الاجتماعية في تلك الاستراتيجيات بأبعادها السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والتي ارتقت بالتجربة الماليزية إلى نموذج يحتذى به في تحقيق التنمية الاقتصادية، وفي محاربة مختلف المشاكل التي من شأنها أن تعرقل عجلة التقدم والتطور، كظاهرة البطالة مثلاً. فكانت الدروس المستقاة من هذه التجربة منطلقاً للعديد من الدول التي لازالت تتخبط شعوبها في مستنقعات موحلة من البطالة والفقر وتدني مستوى المعيشة وغيرها.

وذكرت آخر الإحصائيات، أن معدل البطالة في ماليزيا انخفض إلى نحو 3.2% في عام 2016 فقط، ووصل في عام 2018 الي 3% (التلباني، 2019):

الجدول رقم (3). معدلات البطالة في ماليزيا خلال الفترة من 1970 - 2018

السنة	1970	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2018
معدل البطالة (%)	10	3.2	3.3	3.7	3.4	3.1	3	3.2	3.1	3	3.2	3

ليس هذا فحسب بل صاحب ذلك زيادة الإنتاجية، حيث وصلت نسبة مساهمة إجمالي الإنتاجية في الناتج المحلي إلى 19.7 %، حيث تعمل الحكومة الماليزية على تحسين جودة العمل من خلال وضع سياسات قوية وحوافز مناسبة لخلق فرص عمل حديثة من شأنها أن تزيد من معدلات الأجور ونسبة الإنتاجية من خلال تطبيق التكنولوجيا وانتشار مراكز التدريب في ربوع البلاد.

10 الدروس المستفادة من التجربة الماليزية

تبرز التجربة الماليزية كواحدة من أهم القراءات القيّمة كونها تمثل نموذجاً يحتذى به بالنسبة لكثير من الدول التي تعاني من مشكلات اقتصادية عديدة، فاحتواء المشكلات الاقتصادية والسيطرة عليها في ماليزيا كان نتيجة منطقية لنهضة توفرت شروطها الموضوعية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، فهي ثمرة استراتيجية وطنية شاملة تفاعل فيها الحاكم والمحكوم، وتجلت فيها علاقة الرضا التي أسست ثقة متبادلة وفرت الدعامة الملائمة لنجاح تجربة إنسانية يراها الكثير من الخبراء بأنها تحدياً جدياً بالقراءة والفهم. ولقد كان لهذه التجربة عدد من النتائج يمكن الاستفادة منها في الدول النامية التي تسعي بجدية وإخلاص نحو تحقيق التنمية الاقتصادية منها:

- **الاهتمام بجوهر الإسلام وتفعيل منظومة القيم التي حض عليها الإسلام في المجال الاقتصادي وغيره ولا داعي لرفع لافتات إسلامية دون وجود مضمون حقيقي لقيم الإسلام.**
- **التنمية البشرية ورفع كفاءة رأس المال البشري، فالإنسان هو عماد التنمية التي تقوم به ويجني منها ثمارها.**
- **إعمال مبادئ الشورى التي حض عليها الإسلام من خلال نظم ديموقراطية تحترم حقوق الأفراد.**
- **في حال وجود عرقيات مختلفة يمكن التوصل إلى اتفاقات تتقاطع فيها دوائر المصالح المختلفة وبذلك يكون التنوع مصدر إنماء لا هدم.**

- الاستفادة من الظروف العالمية السياسية لبناء الاقتصادات الوطنية.
- الاعتماد على الذات في بناء التجارب التنموية ولن يتحقق هذا إلا في ظل استقرار سياسي واجتماعي.
- الاستفادة من التكتلات الإقليمية بتقوية الاقتصاديات المشاركة بما يؤدي إلى قوة واستقلال هذه الكيانات في المحيط الدولي.
- أهمية تفعيل الأدوات الاقتصادية والمالية الإسلامية في مجال التنمية مثل الزكاة والوقف من خلال وجود مؤسسات تنظم عملها والرقابة على أدائها.
- أن تتوزع التنمية على جميع مكونات القطر دون القصور على مناطق وإهمال مناطق أخرى، مما يترتب عليه الكثير من المشكلات مثل التكدس السكاني والهجرة إلى المناطق المعنية بالتنمية وتكريس الشعور بالطبقية وسوء توزيع الدخل.
- اعتبار البعد الزمني من حيث استيعاب التقدم التكنولوجي، وأن المعرفة تراكمية، وأن المشكلات مع الوقت سوف تزول في وجود أداء منضبط بالخطط المرسومة.

نماذج من أهم
المشروعات الريفية التنموية الماليزية

مشروع تمكين (صندوق رعاية الشباب الماليزي)

أهداف المشروع:

توفير مصادر التمويل من خلال توفير عدد من المنح المالية والدعم الفني اللازم للفئات التالية :

- الشباب والشابات من المبدعين والمتميزين بهدف تشجيعهم في إنشاء المشاريع التنموية الصغيرة.
- تشجيع عدد من الفتيات في تأسيس مشاريع صغيرة تدر عليهن وتساعدهن على البدء من جديد، وتوفر لهن حياة كريمة.
- تشجيع عدد من أصحاب المشاريع المتعثرة لتطوير مشاريعهم.
- الاستغلال الأمثل للموارد المحلية المتاحة وتطويرها من خلال معايير الجودة والسلامة.
- تشجيع إنشاء المشاريع التنموية الصغيرة – دعم الاقتصاد الوطني.
- يقدم المشروع مائة منحة مالية بالإضافة إلى توفير الدعم الفني [تدريب واستشارات] اللازم وعلى النحو التالي:

- **20 منحة لعشرين شاب وشابة حديثي التخرج من الجامعات الماليزية ومن المبدعين والذين لديهم فكرة مشروع تجاري تم قبولها من قبل لجنة التقييم والاختيار في البرنامج.**
- **40 منحة لأربعين شخص (نساء ورجال) من أصحاب المشاريع المتعثرة والذين لديهم فرصة للنجاح في حال توفر الدعم المالي والفني.**

- 10 منح لعشرة شباب وشابات من ذوي الإعاقات والمتميزين والراغبين في تأسيس مشاريع تنموية صغيرة تضمن لهم حياة كريمة.
- 20 منحة لعشرين شاب وشابة من ذوي الدخل المحدود والغير مؤهلين أكاديمياً والعاطلين عن العمل وتشجيعهم على تأسيس مشاريع تنموية صغيرة تمكنهم من تحسين مستواهم المعيشي وتحولهم إلى قوى منتجة وفاعلة في المجتمع.

مسمى البرنامج:

صندوق تمويل المشاريع الريادية للشباب

المستفيد من البرنامج

الشباب من الجنسين ضمن الفئة العمرية (18-30) عام

أهداف البرنامج

تهدف هذه المبادرة إلى الخروج بمشاريع ذات طبيعة تنموية في مناطق ماليزيا في ضوء التحديات المحلية التي تواجه هذه المناطق بأبعادها المختلفة عن طريق زيادة الوعي بالمسؤولية الاجتماعية و خلق الشراكة بين الشباب والقطاعات المختلفة.

كما تهدف إلى توليد انطباع بأهمية الشباب وقدرته على المشاركة في إحداث التنمية ومؤسسة العمل التنموي من خلال مؤسسات تقوم على مبادرات شبابية تستهدف تحقيق التنمية.

وتهدف هذه المبادرة إلى توفير الإطار المؤسسي لرعاية الشباب المبدع وتجميع جهود المؤسسات العاملة في مجال الرعاية الشبابية واكتشاف الشباب المتميزين من كافة المجالات وتوفير كافة أشكال الدعم والرعاية اللازمة وتنمية روح الإبداع والمبادرة لدى الشباب من خلال دعم المبادرات الشبابية، بالإضافة إلى تفعيل المشاركة الشبابية في العملية التنموية الوطنية ونشر وتجذير ثقافة التميز الشبابي بين أوساط المجتمع المختلفة.

مجال البرنامج

الشباب والتنمية

تنفيذ البرنامج

يقوم المشروع على إنشاء صندوق لتمويل المشاريع الريادية الصغيرة للشباب بالتعاون مع [صناديق التنمية وعدد من البنوك التمويلية] يتولى تقديم التمويل للمبادرات والأفكار الشبابية الريادية بدون ضمانات عينية أو مالية ويهدف الصندوق إلى استغلال طاقات وأفكار الشباب الريادية وتحويلها إلى نشاطات تجارية تعود بالنفع على الشباب والمجتمع المحلي والاقتصاد الوطني وإبراز دور الشباب كشريك فاعل في التنمية بصورة عملية من خلال إنشاء مشاريع إنتاجية والمساهمة في حل مشكلة البطالة لدى الشباب من خلال تشجيعهم على إنشاء مشاريع توفر عدد من فرص العمل بالإضافة إلى تنمية المجتمعات المحلية من خلال خلق مشاريع ريادية ذات أثر مباشر على حياة الناس.

أما عن الامتيازات التي يقدمها الصندوق فتتمثل بتقديم قروض تفضيلية لعدد من المشاريع التنموية بضمان نوعية وفكرة المشروع وستكون الفئة المستهدفة هم الشباب ضمن الفئة العمرية [30-18] عاما وستقدم القروض لأفضل خمسة مشاريع مقدمة من كل منطقة في السنة الأولى على أن يتم توسيع فئة المستفيدين بناء على الناتج، ويتولى [البنك الذي سيتم التعاون معه] عمل دراسات الجدوى مجانا للمتقدمين والصندوق يتولى دعم برنامج تدريب لأصحاب المشاريع المختارة على مختلف المهارات ابتداء من دراسة الجدوى وانتهاء بالمهارات اللازمة لتشغيل المشروع ومتابعته بشكل يومي.

أما عن آلية عمل الصندوق فسيتم وضع معايير محددة لاختيار المشاريع التي سيتم تمويلها اعتمادًا على دراسة الجدوى، عدد فرص العمل التي يوفرها المشروع واستجابة المشروع لحاجات وطبيعة المحافظة ويتم الترويج لفكرة الصندوق في كافة المحافظات وتشجيع الشباب على تقديم أفكارهم للاستفادة من المشروع وسيتم تحديد فترة لقبول الطلبات والإعلان عنها في كافة المحافظات وتحديد المشاريع التي سيتم تمويلها بناءً على الأسس السابقة.

ويعمل الصندوق على دعم ورعاية المبدعين الشباب ضمن المجالات الاجتماعية (كالعمل الخيري والتطوعي والعمل العام) والمجال الثقافي والمجال الاقتصادي (كالمشاريع الإنتاجية المدرة للدخل وإيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية) والرياضية (في مختلف الألعاب الفردية والجماعية) والمهنية (كالحرف والمهن اليدوية والإنشائية المختلفة) ومجال البيئة (وذلك بإيجاد حلول وأفكار تعالج المشاكل البيئية كالتلوث البيئي وحماية الغطاء النباتي) والتكنولوجيا.

أما آليات الوصول للشباب المتميزين تكون من خلال التواصل مع الشباب المبدعين من خلال الجامعات ومراكز التدريب المهني والمؤسسات المعنية بالعمل الشبابي وتنظيم المسابقات الوطنية للمبدعين في مختلف المجالات، إلى جانب التنسيق مع المؤسسات العاملة مع الشباب المتميزين من خلال التسجيل عبر الموقع الإلكتروني والمشاركات في إبداء الرأي وتقديم الأفكار والحلول للقضايا المطروحة على الموقع وعمل اللقاءات في المحافظات التي تهدف إلى تعريفهم على المجلس وضمهم كأعضاء فاعلين من خلال عقد الدورات التدريبية المتخصصة في التفكير الإبداعي والنقدي.

مجال البرنامج
مشروع المرأة المنتجة

المستفيد من البرنامج
المرأة والفتاة الماليزية

أهداف البرنامج

يهدف المشروع إلى تمكين المرأة للدخول في عملية الإنتاج وزيادة مساهمتها في جميع مجالات التنمية وإيجاد مصدر دخل لتحسين الوضع الاقتصادي للأسرة وبالأخص الأسر ذات الدخل المحدود.

يعمل مشروع المرأة المنتجة بشكل أساسي على دعم الأسر محدودة الدخل وتحسين مواردها الذاتية وتحويلها إلى أسر منتجة تسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما عمل على تطوير الحرف والصناعات التقليدية والتراثية وزيادة قدرتها التنافسية مع المنتجات الأخرى المماثلة في السوق المحلية والإقليمية. بالإضافة إلى تحقيق المشروع لمجموعة من الأهداف نذكر منها:

- **تشجيع الأسر على الإنتاج والعمل.**
- **تعزيز دور المرأة الماليزية من خلال إبراز وتقديم منتجاتها في المعارض المحلية والعالمية.**
- **إثراء سوق العمل بالكفاءات المتميزة والمبدعة من أبناء الوطن.**
- **الإسهام في إيجاد فرص عمل أمام جميع أفراد الأسرة في المجتمع.**
- **الاستفادة من القدرات الفنية والمهنية لأفراد الأسرة.**
- **المحافظة على تراث وتاريخ الدولة.**

يهدف المشروع إلى تشجيع المرأة على استغلال الخامات البيئية لإعداد المنتجات الحرفية والأعمال اليدوية المتنوعة التي تشمل منتجات غزل ونسج الصوف، الإكسسوارات المنزلية، الخياطة والتطريز حقائب اليد، الزهور الصناعية، الخ.

برنامج اصنع مهارة

طبيعة البرنامج:

هو برنامج تدريبي تقوم فكرته على تقديم مجموعة منتقاة من الدورات التدريبية في مختلف المجالات يقدمها مجموعة من خبراء التدريب وتستهدف الشباب الماليزي بالدرجة الأولى ليتم إكسابهم مهارات معينة يرغبون فيها،خلال 30 يوم فقط مدة إقامة البرنامج.
دورات تدريبية ومهارية تقام في الإجازة الصيفية لجميع فئات المجتمع من الذكور والإناث وذلك بالتعاقد مع مدربين على مستوى عالي من الكفاءة بهدف إتاحة الفرصة للجميع بامتلاك أفضل المهارات للمشاركة في تنمية المجتمع .

أهداف البرنامج:

- **تزويد الشباب بالمهارات اللازمة للحياة العملية بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل وبما يساهم في تخريج واعٍ متعلم تعليمًا جيدًا.**
- **شغل أوقات فراغ الشباب بما يعود عليهم بالنفع وإبعادهم عن الانحرافات المضللة خاصة في الإجازة الصيفية وهي وقت تقديم البرنامج.**
- **خدمة المجتمع من خلال توفير دورات بأسعار رمزية في متناول الجميع.**
- **رفع المستوى المهاري لأفراد المجتمع خاصة الشباب.**

مشروع المرأة الرقمية

الكثير من النساء في ريف ماليزيا مازلنَ يفتقدن القدرة على التعامل مع الحاسب والتكنولوجيا، مما يجعل الكثير منهن غير مناسب لسوق العمل.

المشروع يتضمن سلسلة من الدورات التدريبية في برامج الحاسوب المتعددة تهدف إلى تنمية المرأة في استخدام الحاسوب وأهمية تعزيز قدراتها ومعارفها في برامج التصميم على وجه الخصوص والنهوض بمستواها في جميع البرامج الرقمية الحديثة.

وتشمل دورات المشروع على دورة تصميم وإخراج المجلات الإلكترونية ودورة التصوير الفوتوغرافي الرقمي ودورة التصوير والمونتاج التلفزيوني الرقمي ودورة مكساج الصوت الرقمي ودورة الفوتوشوب ودورة تصميم المواقع الإلكترونية ودورة الفلاش. تساعد هذه الدورات المنفذة إلى تأهيل الفتيات تأهيلاً عمليًا مدروسًا في برامج الحاسوب الرقمية لتسهيل عملية انخراطهن في العمل دون أية عقبات، وأن يصبحن قادرات على نقل المعارف المكتسبة إلى مجتمعهن.

مشروع القرية الحرفية

مراحل ما قبل الاحتضان:

- مرحلة التدريب والتأهيل.
- مرحلة التطبيق العملي وتطوير خطة المشروع.
- مرحلة التقييم للمرشحين وتصنيفهم.
- قائمة بأسماء المرشحين لمشروع حاضنات أعمال المشاريع الصغيرة.

أهداف مشروع حاضنات الأعمال:

- المساهمة في رفع مستوى الوعي لدى المجتمع في أهمية المشاريع الصغيرة المؤهلة مما يساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الماليزي.
- المساهمة في بناء قدرات وتطوير مهارات الشباب والشابات في مجال العمل الحر وتمكينهم ليكونوا عنصرا منتجا وفاعلا في المجتمع من خلال توفير بيئة عمل مناسبة.
- استغلال الموارد الطبيعية وتطوير جودة المنتجات المحلية وتشجيعها من خلال تطبيق برامج الجودة للمنتجات الماليزية التي سيحتضنها المشروع من خلال تطبيق مقاييس الجودة العالمية والبحث عن منافذ للشراء محلية وخارجية.

القدرة الاستيعابية:

يستوعب المشروع في مرحلته الأولى عدد 2500 مشروع.

مدة حضانة المشروع:

6 أشهـــر

شروط قبول المتقدم:

- مواطن ماليزي.
- لا يقل عمره - عمرها عن عشرين سنة.
- يجتاز مرحلة التدريب بنجاح.
- أن يكون مشروعه من ضمن المشاريع التي يحضنها البرنامج.
- (المشاريع إما مشاريع جديدة أو مشاريع موجودة لكنها متعثرة).

الفوائد التي يستفيد منها المشاركين:

- استخدام معامل وورش مجهزة بكافة المعدات والمواد اللازمة لانجاز مشاريعهم.
- الاستفادة من مكاتب تجارية لتقديم الاستشارات اللازمة التراخيص - القروض الميسرة- العقود -أخرى.
- موقع إلكتروني لترويج وبيع منتجاتهم.
- الاستفادة من معمل التغليف والتعبئة.
- الاستفادة من التدريب والتأهيل والاستشارات قبل وأثناء فترة الاحتضان.
- الاستفادة من معمل لتصميم الشعارات والعلامات التجارية والمنشورات التعريفية والترويجية لمنتجاتهم.
- معارض لعرض نماذج للمنتجات واستقبال طلبات الشراء.
- مخزن لاستيعاب المنتجات بحسب الكمية المتفق عليها بين الطرفين.
- دليل تجاري يحتوي على معلومات خاصة بكل منتجات المشروع.

المعارض:

يعرض فيها العديد من المنتجات الحرفية وسيتم تصنيفها بناءً على نوع المنتج والحرفة.

- معارض المنتجات الغذائية (بهارات أعشاب مواد غذائية).
- معارض التحف والقطع المنزلية والزينة (الذهب الفضة العقيق الجنابي الخواتم....) (652 محل و25 ورشة).
- ورش و معامل المنتجات الغذائية (أجبان , التغليف, التجفيف , الزراعة).
- ورش تصنيع التحف وأدوات الزينة والذهبيات والفضيات.
- معارض الحدادة والمعدن_ (ألمونيوم , الحديد, الأواني المنزلية , النوافذ , الأبواب).
- معارض القطع الميكانيكية (السباكة و ....) والكهربائية.
- معامل الخياطة والحياكة والتطريز.
- معامل الصناعات الجلدية (196 محل و 10 ورش).
- معارض منتجات النجارة (كراسي , طاولات , أبواب .....) والبناء (السيراميك , الرخام , الطوب).
- ورش النجارة ومواد البناء (295 محل و 10 ورش).

المراجع

المراجع العربية

الأمم المتحدة (2015). تقرير التنمية البشرية لماليزيا. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. الأمم المتحدة.

بشي، حمد شريف (2008). سياسات و أساليب مكافحة الفقر – دروس مستفادة من التجربة الماليزية، مجلة الفكر مجلد 1، العددان (1) و (2)، معهد إسلام المعرفة بجامعة الجزيرة، السودان .

التلباني، أحمد محي الدين (2019). التجربة الاقتصادية الماليزية التقويم والدروس المستفادة. كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية. جامعة الإسكندرية. مصر.

حيدر، رنا علي (2017). التنمية الريفية بين الواقع و المستقبل دراسة حالة: ريف محافظة اللاذقية. رسالة ماجيستير. جامعة تشرين. دمشق.

سوهيلة، أحمد ورحمون، آدم ومقص، سعد (2018). استراتيجية الحكومة الماليزية في الحد من مشكلة البطالة وإمكانية تطبيقها في الجزائر – دراسة حالة ماليزيا. مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد الثالث، شهر يونيو، ص 165 – 183.

صندوق النقد الدولي (2016). تقرير التنمية البشرية لماليزيا. صندوق النقد الدولي.
غانم، إبراهيم بيومي (2004). أسرار الوصفة الماليزية. المؤتمر السنوي الأول لبرنامج الدراسات الماليزية 14 و 15 إبريل 2004، مركز الدراسات الأسيوية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية. ماليزيا.

المراجع الأجنبية

Ariffin, A. S., Baqutayan, S. M. S., & Mahdzir, A. M. (2020). Enhancing women entrepreneurship development framework: Policy & institution gap and challenges in the case of Malaysia. Journal of Science, Technology and Innovation Policy, 6(2), 22-33.

Ationg, R., Tibok, R. P., Layapan, M., Totu, A., Ling, J. W. K., & Voi, A. L. S. (2020). A Historical Overview of Poverty Eradication through Agricultural In Sabah, Malaysia. Systematic Reviews in Pharmacy, 11(12), 1032-1038.

Hoe, K. C., Abd Wahab, H., Bakar, S. H. A., & Islam, M. R. (2018). Community participation for rural poverty alleviation: A case of the Iban community in Malaysia. International Social Work, 61(4), 518-536.

Rami, A. A. M., Abdullah, R., & Simin, M. H. A. (2017). Influence of leadership in rural community development in the state of terengganu, Malaysia. Asian Journal for Poverty Studies (AJPS), 3(1).

Wilder, W. D. (2021). Communication, social structure and development in rural Malaysia: A study of Kampung Kuala Bera. Routledge.

Zain, Z. M., Khalid, N. S. M., Nurudin, S. M., & Onimisi, T. (2021). Poverty Alleviation Policies in Malaysia and Nigeria: A review. Environment-Behaviour Proceedings Journal, 6(16), 239-246.

جمعية ريف
REEF CHARITY

0559336099

reef766 reefa766 reef.org.sa